

تقرير

قانون الانتخاب: أولّه تمديد وآخره حسابات خاطئة

إنجاز قانون الانتخاب، في صفقة سياسية كاملة، لا يلغي مفاعيل التمديد لمجلس النواب والحكومة. والمشروع الذي يقدم على أنه إنجاز للمسيحيين، بحسابات خاطئة، ينقصه الكثير ليكون المشروع الوطني والعصري



هل هذا المشروع الهجين هو حقا لمرّة ثمانية أعوام من النقاش حول قانون الانتخاب؟ (أرشيف)

هيام القصيفي

حين تالفت الحكومة، كان يفترض أن يكون عمرها قصيراً، لأنها حكومة الإشراف على الانتخابات، ولأن رئيس الجمهورية اعتبر عند تشكيلها أنها ليست حكومة العهد الأولى، بل هي بمثابة الحكومة الانتقالية. أمس، تفاعل الوزراء بالتمديد للحكومة سنة إضافية مكافأة على جهودها خلال الأشهر القليلة الماضية، من خلال اتفاق سياسي صاغه أرباب الحكومة أنفسهم المشاركون فيها.

أسس أيضاً، مدد لمجلس النواب، المنتخب منذ عام 2009، لسنة بحسب ما يضغط الحريري ولأشهر قليلة بحسب ما يريد العهد. وإذا كان عمر المجلس الحالي لم يصل إلى ما وصل إليه عمر مجلس عام 1972، نحو عشرين عاماً، (15 منها بفعل الحرب) فعلى الأقل فإن ذلك

يحتفله تيار المستقبل بالنسبية، بعدما حفلت أدبياته بأن نسبته في ظلّ السلاح

المجلس انتخب خمسة رؤساء للجمهورية، وصاغ اتفاق الطائف، ونقل لبنان من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلم. ولا نعرف حتى الآن ما حققه المجلس المنبثق عن اتفاق الدوحة، ما خلا التمديد لنفسه مرتين وانتخاب رئيس الجمهورية بعد شغور سنتين ونصف سنة، حتى يمنح مجدداً اليوم نعمة التمديد، ولو لأسابيع.

مع الاتفاق السياسي على قانون جديد للانتخاب، لم تعرف بعد ظروفه وخلفياته الحقيقية، وحتى قبول حزب الله وبري مبدأ الصوت التفضيلي في القضاء بعدما رفضاه، بتكرس مجدداً عهد التمديد، بعد التمديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فيمدد النواب والوزراء لأنفسهم، كي يضيفوا إلى إنجازاتهم السابقة إنجازات جديدة. لكن «الإنجاز الأكبر» يبقى للتيار

الوطني الحر والقوات اللبنانية؛ وكل منهما تسابق في الأيام الأخيرة على تسجيل السبق الانتخابي باسمه. وإذا كان كل من رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل والنائب القواتي جورج عدوان ينسبان الفضل في هذا الإنجاز إلى شخصيهما، يجب فعلاً، حين تصدر نتائج الانتخابات النيابية المقبلة، أن يتذكرا ماذا حققا للمسيحيين في هذا الاتفاق الذي سيلتصق بمستقبل المسيحيين لسنوات

طويلة مقبلة. وحينها يفترض أن يُسألاً حقاً عن هذا الإنجاز. فحتى وضع اللمسات الأخيرة على المشروع، لم يكن سياسيون معنيون يعرفون ماذا قدم المشروع للمسيحيين، ما دامت الإصلاحات التي طالب بها الطرفان المعنيان لم تجد طريقها إلى التنفيذ عملياً، لا سيما أن النقطة الأساسية التي كانت في أساس مطالبتهما بتغيير قانون الدوحة، أي الحصول على نسبة مقاعد مسيحية بأصوات

المسيحيين، لن تتحقق. وهما يعرفان جيداً أنهما لن يتمكنوا من الحصول على النسبة التي طالبوا بها طول السنوات والأشهر الأخيرة، في هذا المشروع، وسيكون من المستحيل أن ينجحوا في تأمين خمسين مقعداً نيابياً بأصوات المسيحيين الصافية، كما كانوا يروّجون. أما التنازلات التي تمت في الدقائق الأخيرة، كمثل الصوت التفضيلي في القضاء، فجزت لمصلحة تثبيت اتفاق سياسي مفضل على قياس كاتبيته، وهنا

يطرح السؤال عن حسابات حزب الله السياسية في تقديم هذا التنازل، ولو على حساب حلفاء له. من الطبيعي أن نشهد اليوم حملة ترويجية لحسنات هذا القانون، الذي يحتاج إلى وقت لترجمته عملياً وتشريحه تفصيلاً، علماً بأن بعض صانعيه تاهوا في بعض تفاصيله الحسابية، وسيحاول الجميع تسليط الضوء على مميزاته، وإن كان أفضل تعبير وصفه به أحد السياسيين

تقرير

صفحة جديدة في كتاب الاعتراضات الأرثوذكسية: حركة «لا

غسان سمود

لم تفرغ الأحزاب وحدها بعد الحرب من الأنظمة الداخلية ومن الانتخابات ومن التداول الطبيعي للسلطة؛ ما شهدته الطوائف كان مماثلاً لما شهدته الأحزاب. في الطائفة الأرثوذكسية مثلاً، كان ثمة قانون (يعرف بقانون 55) ونظام داخلي مصدق عليه في مجلس النواب يسمح لكل من رجال الدين والأرثوذكس العاديين بإدارة شؤون طائفتهم، لا بل كان يصار إلى انتخاب المطارنة

مرة اللقاء الأرثوذكسي، ومرة الجبهة الأرثوذكسية، ومرة نائب رئيس مجلس النواب السابق إيلي الفرزلي، ومرة مصادر لا تجرؤ على كشف وجهها. هذه المرة هم مجموعة شخصيات معروفين، يطالبون بالطريقة الأرثوذكسية بالإصلاح والإسعادون الاجتماعات العلنية في جميع المناطق

أنفسهم من قبل الناس العاديين. إلا أن بداية الحرب علق العمل بالقانون، وصار بعض المطارنة داخل أبرشياتهم الأمرين الناهين، من دون مشاركة أحد أو أخذ رأي أحد في الاعتبار. الامتداد الأكبر لبطريركية أنطاكية للروم الأرثوذكس هو في سوريا، حيث تتراكم التحديات أمام هذه الطائفة التي لم يمض بعد سوى أيام قليلة على إعادة بطريركها يوحنا العاشر افتتاح مطرانية حمص بعد ترميمها. وبموازاة الأزمة السورية، هناك

قلقل داخلية لدى بعض وجوه الطائفة في لبنان. حتى الخطوات الإيجابية، يثار الكثير من الكلام عنها في الصالونات كاستحداث مطران بيروت الياس عودة جامعة خاصة في بيروت، في مقابل استحداث البطريركية مستشفى في الكورة، واقتطاع البطريركية مبالغ كبيرة من مداخيل البلمد لإنفاقها في إعادة إعمار الكنائس السورية (وهي خطوة مطلوبة في سياق السعي إلى تثبيت أبناء الرعية في بلداتهم ومدنهم). ما تقدّم لا علاقة له بالصوت

المعتزض الجديد. فبعد «وَأد» اللقاء الأرثوذكسي والجبهة الأرثوذكسية وتراجع نائب رئيس مجلس النواب السابق إيلي الفرزلي عن وعده بـ«عدم السكوت مجدداً» عما يحصل، خرج بيان موقع من عشرات الأشخاص (أسمائهم على الطبعة الإلكترونية) كان عبارة عن «كتاب مفتوح إلى المجمع الأنطاكي» الذي انعقد الأسبوع الفائت، تضمن إشارة إلى «المشاكل التي تكبر وتتضخم وتخر جسم الكرسي الأنطاكي الأرثوذكسي»، مطالباً بـ: